يحظر نشره قبل 31 يناير 2018 (الساعة 5:00 صباحا بتوقيت واشنطن)

ترتيب الأردن في العالم من حيث سيادة القانون 42 من مجموع 113 بلدا
يصدر مشروع العدالة العالمية مؤشر سيادة القانون لسنتي 2017-2018

عاصمة واشنطن (31 يناير 2018) **--** أصدر مشروع العدالة العالمية مؤشر سيادة القانون لسنتي 2017-2018 في 31 يناير 2018 الذي يقيس التزام 113 بلدا في العالم بتكريس مبدأ سيادة القانون مرتكزا على أكثر من 3,000 سبر للأراء من طرف خبراء متخصصين إضافة إلى بحث شمل 110,000 أسرة. إن مؤشر سيادة القانون لمشروع العدالة العالمية يوظف البحث الذاتي لقياس أداء البلدان من خلال 8 عوامل وهي: الضوابط على سلطات الحكومات، انعدام الفساد، مدى انفتاح الحكومة، الحقوق الأساسية، النظام والأمن، إنفاذ القوانين، العدالة المدنية والعدالة الجنائية.

على المستوى الإقليمي ترتيب الأردن الإجمالي وضع البلد في المرتبة 2 من مجموع 7 بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا* وفي المرتبة 2 من مجموع 30 بلدا من بين البلدان ذات الدخل المتوسط الدنى.**

البلدان الأحسن أداء من حيث النتيجة الإجمالية في مؤشر سيادة القانون لمشروع العدالة العالمية لسنتي 2017-2018 كانت: الدنمارك (في المرتبة 1) والنرويج (في المرتبة 2) وفنلندا (في المرتبة 3). أما البلدان الأسوأ أداء من حيث النتيجة الإجمالية كانت: أفغانستان (في المرتبة 111) وكمبوديا (في المرتبة 112) وفنزويلا (في المرتبة 113). إن مراتب هذه البلدان في قمة المؤشر وفي أسفله ما تغيرت منذ مؤشر سنة 2016.

عالميا، منذ إصدار مؤشر سيادة القانون الماضي، تراجعت نتائج أغلبية البلدان في مختلف أنحاء العالم في المجالات التالية: حقوق الإنسان، الضوابط على سلطات الحكومات والعدالة المدنية والعدالة الجنائية.

إقليميا، البلد المتصدر لمنطقة **الشرق الأوسط وشمال افريقيا** هو الإمارات العربية المتحدة في المرتبة 32 من 113 بلدا (7 بلدانا فقط في هذه المنطقة يشملها المؤشر) وتحسنت مرتبة إيران بـ6 مراتب إلى الرتبة 80 في حين تراجع المغرب بـ7 مراتب إلى الرتبة 67 من 113 بلدا في أنحاء العالم. انخفضت معدلات كل من المغرب والإمارات العربية بشكل بارز في الإحصائيات من حيث عامل انعدام الفساد.

مؤشر سيادة القانون لمشروع العدالة العالمية هو المرجع الأساسي والأكثر دقة في العالم من حيث البيانات الأصلية عن سيادة القانون. يرتكز على سبر للأراء لدى الأسر إلى جانب بحوث متخصصة من أجل قياس تجارب ووجهات نظر يومية لعموم الناس بخصوص سيادة القانون في أنحاء العالم. يقاس أداء البلدان عبر المؤشر موظفا 44 مؤشرا فرعيا من خلال 8 عوامل أساسية لسيادة القانون. يعدد و يصنف كل عامل عالميا وإقليميا مقارنة ببلدان أخرى في نفس الطبقة الاقتصادية.

وقد أفاد ويليام نوكوم مؤسس ومدير مشروع العدالة العالمية: "سيادة القانون هي أساس المجتمعات إنصافا وفرصا وسلما. ليس هناك أي بلد حقق أداء كاملا. إن مؤشر سيادة القانون لمشروع العدالة العالمية هو المرحلة الأولى في تأسيس المعايير وتأثير الإصلاحات وتحفيز المشاريع وتعميق تقديرنا وفهمنا للأهمية المركزية لسيادة القانون."

التقرير الكامل لسنتي 2017-2018 الذي يتضمن، بروفيلات البلدان وتصورات البيانات والمنهجية وخيارات التحميل سيكون جاهزا في 31 يناير 2018 وستجدونه في هذا الموقع :
www.worldjusticeproject.org/rule-of-law-index

ترتيب الأردن
أداء مؤشر سيادة القانون لمشروع العدالة العالمية (رقم 1 هو الأحسن)

الترتيب الإجمالي للأردن عالميا: 113/42
الترتيب الإجمالي للأردن إقليميا: 7/2

العامل	الترتيب الإقليمي*	الترتيب على مستوى الدخل**	الترتيب العالمي
الضوابط على سلطات الحكومات	7/3	30/7	113/56
انعدام الفساد	7/2	30/2	113/32
مدى انفتاح الحكومات	7/2	30/16	113/79
الحقوق الأساسية	7/2	30/11	113/76
النظام والأمن	7/2	30/4	113/38
إنفاذ القوانين	7/2	30/1	113/31
العدالة المدنية	7/2	30/2	113/34
العدالة الجنائية	7/2	30/1	113/27

*البلدان التي شملها المؤشر من منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا هي: مصر وإيران والأردن ولبنان والمغرب وتونس والإمارات العربية المتحدة.

** البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى: بنغلاديش وبوليفيا وكمبوديا والكاميرون وكوت ديفوار ومصر والسلفادور وجورجيا وغانا وغواتيمالا وهندوراس والهند وإندونيسيا والأردن وكينيا وقيرغيزستان ومولدوفا ومنغوليا والمغرب وميانمار ونيكاراغوا ونيجيريا وباكستان وبيرو والفلبين و وسري لانكا وتونس وأوكرانيا وأوزبكستان وفيتنام وزامبيا.

حول مشروع العدالة العالمية:

مشروع العدالة العالمية منظمة مستقلة ومتعددة التخصصات يسعى لتعزيز سيادة القانون في كل أنحاء العالم. سيادة القانون الفعال تقلص الفساد وتحارب الفقر والمرض وتحمي الناس من الظلم الكبير والصغير. سيادة القانون أساس المجتمعات المنصفة والمانحة للفرص والمتمتعة بالسلم وتعتمد عليها التنمية والحكم الخاضع للمساءلة واحترام الحقوق الأساسية. يمكنكم التعرف أكثرعن المنظمة في موقعها: www.worldjusticeproject.org

للمزيد من المعلومات ولطلب المقابلة يرجى الاتصال بـ:
press@worldjusticeproject.org
(206)792-7676